19 June 2017
Arabic

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والثلاثون

٦-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية
والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الاتحاد الروسي*، باكستان*، بروندي، بيلاروس*، تشاد*، تونس، تيمور - ليشتي*
الجزائر*، السنغال*، السودان*، الصين، غابون*، غينيا*، غينيا الاستوائية*، فنزويلا
(جمهورية - البوليفارية)، كوبا، كوت ديفوار، الكونغو، لبنان*، مدغشقر*، مصر†،
نيكاراغوا*: مشروع قرار

٣٥/... إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر صكوك حقوق الإنسان الدولية

ذات الصلة،

وإذ يشير أيضاً إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

وإعلان الحق في التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١)،

وإذ يؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراطة

ومتشابكة، وأن على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان على نطاق عالمي معاملة منصفة

ومتكافئة وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من الاهتمام،

وإذ يدرك أن التنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمران مترابطان ومتعاضدان،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

† باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول العربية.

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.



الرجاء إعادة الاستعمال



وإذ يرحب باعتماد خطة عام ٢٠٣٠، بما فيها من تعهد بألا يخلف الركب أحداً وراه، ويؤكد من جديد أن تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة جميعها يسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع،

وإذ يؤكد من جديد أن خطة عام ٢٠٣٠ خطة ذات نطاق وأهمية غير مسبوقين حظيت بقبول كل البلدان وتنطبق على الجميع، وأن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وهي عالمية بطبيعتها وشاملة من حيث تطبيقها، وتراعي اختلاف الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته، وتحترم السياسات والأولويات الوطنية، بينما تظل متسقة مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة،

وإذ يكرر تأكيد أنه ينبغي للدول أن تتعاون في ضمان التنمية المستدامة والشاملة للجميع وإزالة العقبات التي تعترض التنمية، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع قيام تعاون دولي فعال في هذا الصدد،

وإذ يدرك التطلع المشترك إلى بناء مجتمع للبشرية يربطه مستقبل مشترك،

- ١- يؤكد أن التنمية تسهم إسهاماً مهماً في تمتع الجميع بحقوق الإنسان كلها؛
- ٢- يهيب بجميع البلدان أن تحقق للناس وبالناس ومن أجل الناس تنمية محورها الناس؛
- ٣- يهيب بجميع الدول ألا تدخر وسعاً في تعزيز التنمية المستدامة، لا سيما في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١)، كونها تفضي إلى التمتع الشامل بحقوق الإنسان؛
- ٤- يرحب بالجهود الأخرى الرامية إلى تعزيز المبادرات الإنمائية بهدف تعزيز الشراكات والنتائج المفيدة للجميع والتنمية المشتركة؛
- ٥- يدعو جميع الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى تعبئة الموارد من أجل مساعدة الدول، بناء على طلبها، في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع؛
- ٦- يطلب إلى اللجنة الاستشارية أن تجري دراسة بشأن طرق إسهام التنمية في تمتع الجميع بحقوق الإنسان كلها، وخاصة بشأن التجارب والممارسات الفضلى، وأن تقدم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان قبل دورته الحادية والأربعين؛
- ٧- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.